سلسلة المعرفة اللسانية
Lingustic Knoledge Series
LKS

الجزء الثاني

المعجمية العربية

قضايا وآفاق

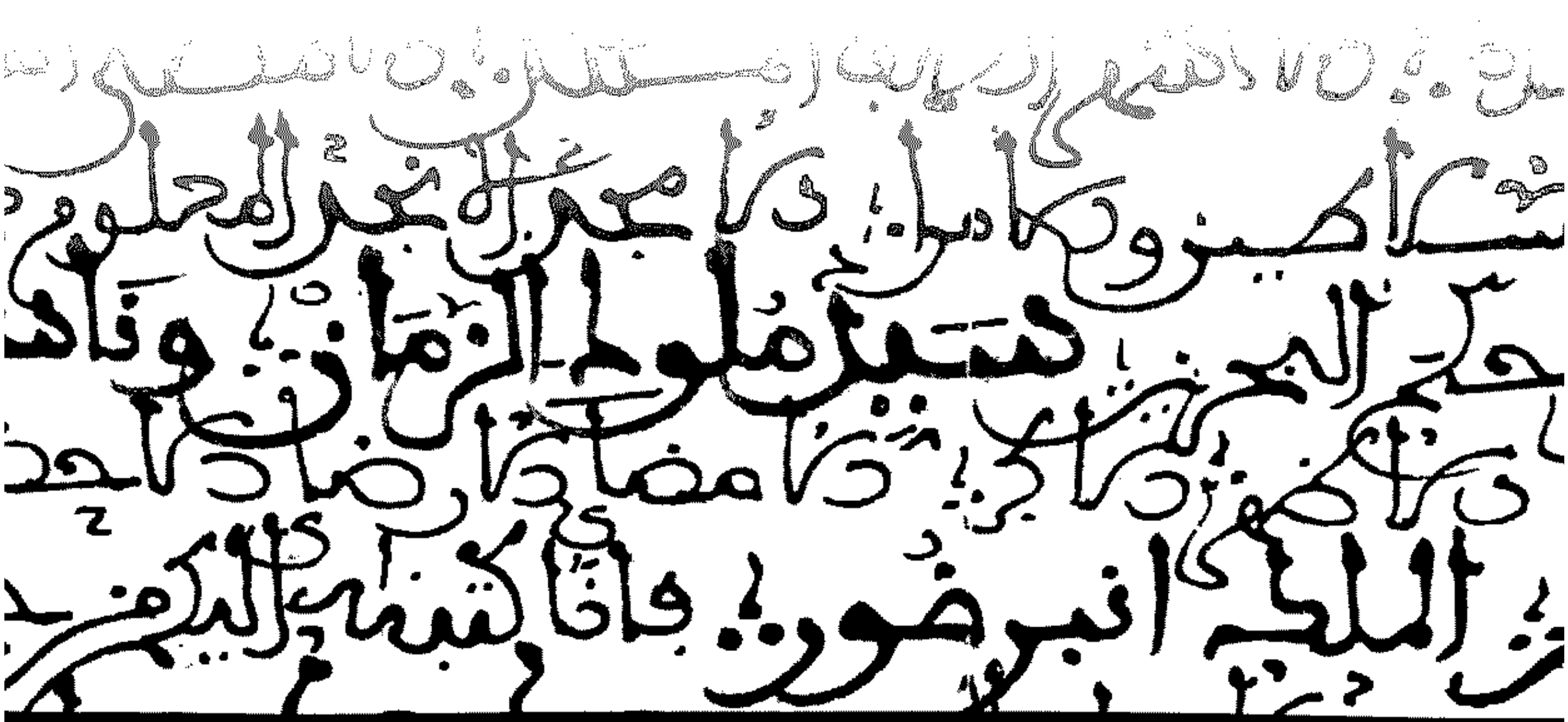

إعداد وتقديم
د. منتصر أمين عبد الرحيم
د. حافظ إسماعيلي علوي

كنوز المعرفة
www.darkonoz.com

سلسلة المعرفة اللسانية
Linguistic Knowledge

يتأسس إنتاج المعرفة في الخطاب اللساني المعاصر على مبدأ تخريط المعرفة؛ أي مبدأ التداخل والتكامل بين اللسانيات وأنساق معرفية لها استقلاليتها الأنطولوجية في خريطة العلوم الحديثة.

وتأتي هذه السلسلة لتتفتح على أعمال تقرن الخطاب اللساني بعلوم متنوعة وبمحاور تطبيقية مختلفة مستجدة، لذلك سيتم التركيز على بعض القضايا التي لم يحصل فيها تراكم في سوق الكتابة اللسانية العربية.

ترحب السلسلة بنشر إسهامات الباحثين، سواء كانت دراسات وبحوث جماعية، أو كتب فردية.

من محاورنا القادمة:

- ❖ التخطيط اللساني والعولمة
- ❖ المعرفة اللسانية والأمراض اللغوية
- ❖ الخطاب اللساني المعاصر ووجائهه
- ❖ آفاق المعرفة اللسانية المعاصرة
- ❖ اللسانيات والعلوم المعرفية
- ❖ اللسانيات التطبيقية
- ❖ اللسانيات التربوية

المشرف العام:

الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري

التحرير والتنسيق:

د. حافظ إسماعيلي　　د. امحمد الملاخ

د. منتصر أمين　　د. امحمد إسماعيلي

العنوان الإلكتروني:

knowledgelinguistic@gmail.com

المعجميـــة العربيـــة
قضايـــا وآفـــاق

مجموعة من المؤلفين

إعداد وتقديم

د. منتصر أمين عبد الرحيم د. حافظ إسماعيلي علوي

الجزء الثاني

الطبعة الأولى

1435هـ - 2014م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2013/11/4087)

413,28
القهري، عبدالقادر الفاسي
المعجمية العربية/ قضايا وآفاق / عبدالقادر الفاسي الفهري، حافظ إسماعيلي علوي. – عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2013
(346) ص.
ر.إ.: 2013/11/4087.
الواصفات: /اللغة العربية // القواميس /

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ردمك : ISBN: 978 - 9957 - 74 - 321 - 5

حقوق النشر محفوظة

جميع الحقوق الملكية والفكرية محفوظة لدار كنوز المعرفة- عمان- الأردن، ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملا أو مجزءا أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على كمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطيا

دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - وسط البلد - مجمع الفحيص التجاري
تلفون: 4655877 6 962+ - فاكس: 4655875 6 962+
موبايل: 5525494 79 962+ -ص. ب 712577 عمان
الموقع الإلكتروني: www.darkonoz.com
إيميل: info@darkonoz.com - dar_konoz@yahoo.com

المشاركون في الكتاب

د. أشرف عبده	مصر
د. امحمد الملاخ	المغرب
د. بولا سانتيان غريم	إسبانيا
د. جورج متري عبد المسيح	لبنان
د. حافظ إسماعيلي علوي	المغرب
د. خالد اليعبودي	المغرب
د. ربيعة العربي	المغرب
د. عبد الرحمن بودرع	المغرب
د. عبد الرزاق بنور	تونس
د. عبد العلي الودغيري	المغرب
د. عبد الفتاح الفرجاوي	تونس
د. عبد القادر الفاسي الفهري	المغرب
د. عبد القادر سلامي	الجزائر
د. عز الدين البوشيخي	المغرب
د. علي القاسمي	العراق
د. فاتن الخولي	مصر
د. محمد خالد الفجر	سوريا
د. محمد خطابي	المغرب
د. محمد غاليم	المغرب
د. مختار درقاوي	الجزائر
د. مصطفى غلفان	المغرب
د. المعتز بالله السعيد	مصر
د. منتصر أمين عبد الرحيم	مصر
د. ميشال زكريا	لبنان
د. وفاء كامل فايد	مصر
د. وليد العناتي	الأردن
د. يوسف محمد أبوعامر	مصر

الفهرس

❖ التقديم		٩
المحور الثالث: نحو آفاق جديدة للمعجمية العربية		٢١
❖ هل يعد معجم الاستشهادات معجماً؟	د علي القاسمي	٢٣
❖ بناء المعجم التاريخي للغة العربية واقتضاءاته النظرية	د عز الدين البوشيخي	٣٧
❖ مادة المعجم التاريخي للغة العربية	د عبد الرحمن بودرع	٤٩
❖ بنية المعجم العربي واستخدامه بين البشر والآلة	د يوسف محمد أبو عامر	٨٧
❖ المعجم التكراري لألفاظ القرآن الكريم: المنهج والنموذج	د المعتز بالله السعيد	١٤٥
❖ اللغة بين المعجم والحاسوب: بناء المعجم الإسلامي من منظور لساني حاسوبي	د فاتن الخولي	١٧٧
المحور الرابع: من قضايا المعجم		١٩٩
❖ إنشاء قاعدة معجمية عربية مولدة	د عبد القادر الفاسي الفهري	٢٠١
❖ المعجم الذهني والتقييس الحاسوبي	د امحمد الملاخ ود حافظ إسماعيلي علوي	٢٣٥
❖ نحو تصور جديد لتخصيص المعاني المعجمية	د محمد غاليم	٢٥٥
❖ السمات الزمنية والجهية والوجهية وسمها ومعجمتها	د امحمد الملاخ	٢٧٥
❖ تصنيف مجدَّد ومجدِّد للمتلازمات اللفظية في العربية	باولا سانتيان غريم	٢٩٧
❖ في أسبقية المصطلح على الكلمة	د عبد الرزاق بنور	٣٢٧

إنشاء قاعدة معجمية عربية مُوَلَّدَة(*)

د. عبد القادر الفاسي الفهري

١. المعجم العربي بين التصريح والتوليد

من الإشكالات الأساسية المطروحة في أي برنامج وصفي للغة من اللغات إشكال الرصد الكافي واللائق للمعرفة المعجمية، أو خصائص مفردات اللغة، أو المواد المعجمية. وهذا الإشكال مرتبط بصفة وثيقة بإشكال الكيفية التي تنظم بها المعلومات المعجمية (أو المعلومات التي تقترن بالمفردات). فللدخلات المعجمية (المقترنة بالمفردات)، سواء في القواميس الورقية، او في القواعد المعجمية المحسوبة، أَفْتَرِضُ أنها مصفوفات تخصيصات (أو سمات) تتم عن طريق التصريح *declaration* او التعداد *enumeration*، بما في ذلك التصريح او التعداد اللفظي الصرفي، والتعداد التركيبي، والتعداد الدلالي. ومنطق التعداد او التصريح من اجل تمثيل المعلومات المعجمية مبني على روائز معهودة: غياب الاطراد او الإنتاجية في الصرف (مما يدعو الى التصريح بكل المشتقات مثلا)، وغياب التأليفية *non-compositionality*، الخ. إلا أن تمثل تنظيم المعلومات اللغوية المعجمية بهذه الكيفية يطرح مشاكل عديدة، لا تنحصر فقط في كونه لا يأخذ بعين النظر عددا من الظواهر المميزة للمفردات، ضمنها نسقية التوليد *neology*، وتعدد المعنى *polysemy* واتساعه *sense extention*، واطراد آليات الخلق أو الإبداع واللبس، الخ، بل إنه مبني على تمثل غير صحيح للخصائص الذاكرية/التخزينية للمفردات، معارضة مع خصائصها السياقية *contextual*، أو البنائية

(*) مدير معهد الدراسات والأبحاث للتعريب (سابقا)، رئيس جمعية اللسانيات بالمغرب- جامعة محمد الخامس.

constructional. فإذا كان التصريح أو التعداد صالحا لما هو غير منتج أو فُرَادِي *idiosyncratic* من خصائص المفردات، فإن المواد المعجمية أو المفرداتية الأكثر إنتاجية ونسقية تقتضي اللجوء إلى آليات توليدية *generative* لمعالجتها، علاوة على كون معالجة خصائص المفردات لا يمكن أن يتم في المعجم وحده (أو القاعدة المعجمية)، وإنما يقتضي اللجوء كذلك إلى النحو (أو أنظمة المحللات والمولدات) باعتباره آلية لمعالجة النص *text*.

وهدفنا في هذه الورقة أن نبين لماذا يتحتم اللجوء إلى التوليد داخل المعجم (أو القاعدة المعجمية)، كآلية أساسية لخلق مصفوفات تخصيصات خُرُوج (انطلاقا من دُخُول)، بالنظر إلى التخصيصات اللفظية الصرفية والتركيبيةً والدلالية على الخصوص، وكذلك اللجوء إلى التحليل النحوي (التركيبي والدلالي) للنصوص، لاستخلاص عدد من خصائص المفردات السياقية. وسنركز في هذه الورقة على الاستدلال على كفاية الموقف التوليدي في تنظيم المعلومات المعجمية[1].

٢. المعجم الذهني وتنظيم المعرفة المعجمية:

معلوم أن الإنسان له قدرة هائلة على تذكر آلاف الكلمات وتأويلها. فكيف تخزن هذه الكلمات في الذهن؟ وكيف يقع استرجاع *retrieval* هذه الكلمات من الخزان الذاكري عندما يُحتاج إليها؟

إن التخزين *storage* لا يتم كيفما اتفق. أولا لأن عدد الكلمات كبير جدا، وثانيا لأن البحث عن الكلمات واسترجاعها يتم بسرعة فائقة قد لا تتعدى نصف ثانية. إن الذاكرة البشرية مرنة وقابلة للتوسيع *flexible/extendable*، شريطة أن تكون المعلومات مُبَنْيَنَة. فالأشياء غير المنظمة يصعب تذكرها، بيد أن الكميات الهائلة من العينات يمكن تذكرها واستعمالها إذا كانت منظمة. فالمتكلمون يعرفون كثيرا من الكلمات ويسترجعوها بسرعة، وهناك بعض التقديرات فيها اختلاف. فهناك من ذهب إلى أن البالغ المثقف يعرف ١٥٠٠٠ كلمة، وهناك من عدها

---

(١) هذا النص يعاد نشره طبقا لما ورد في الفاسي (٢٠٠٢).

٤٥٠٠٠٠ كلمـة، وهناك من ذهـب إلى أن الحـد الأدنى الذي يعـرفـه البـالـغ هو ٥٠٠٠٠ كلمـة[١]. وحـتى لـو كـان الأمـر يتـعلق بهـذا الرقم الأخـيـر، فـإن الـطاقـة الذاكـريـة لمتكلم اللغـة طاقـة ضـخمـة. وهـي طاقـة لا يشـتـرك فـيـهـا مع غيـره من الحيوان. إذا قارنا حـالة الإنسان بنتـائج التجـارب التي أجريت على القردة، مـثلا، فإن الـقـرد يمكن أن يتـعلم ٢٠٠ كلمـة (قـد تصـل بعـد عـدة سنوات من التـعلم إلى ٤٠٠)، بينمـا يستطيع الـطفل في ظرف وجيـز جـدا أن يكتسب آلاف الكلمـات[٢]. فالمعـجم الذهني إذن يبدو قـائمـا على نظام، والـكلمة تتم معـاينتهـا في بضع لـحظة (خـمس الثـانيـة أو أقل). ويقع تحـديد مـا ينتـمي إلـى مـجـمـوعـة الـلاكلمـات *non-words*. فـهناك إذن قـدرة خـاصـة على البـحث عن الـكلمـات وإصـدار قـرار معـجمي *lexical decision task* في نصف ثانيـة. إن المعجم الذهـني المنظم تنظيمـا محكما هو الذي يترجم القدرة على التخزين الكثيف، وعلى الاسترجاع السريع.

فالأعمال حول المعجم العربي ينبغي أن تتجه إلى نقطتين أساسيتين:

(أ) كون المتكلم المؤول للعـربيـة يجب أن يكون قـادرا على بناء آلة مـعـجمية ذهنيـة يسـتطيع بـواسطتـهـا أن يقـوم بالتـخـزيـن الكثـيف المنظم للمـواد المعـجـمـيـة. وبصفته مؤولا، يستطيع أن يصـدر القـرارات والأحكام المعجـمـيـة التي تمكنه من أن يحكم على كلمة بأنها تنتمي إلى لغته (أي أنها كلمة)، أو لا تنتمي (أي أنها لا كلمة). بمعنى آخر، إنه يسمع كلمـات ليست كالكلمات التي سبق له أن سمعها، سواء في صوتها، أو في تركيبها، أو في دلالتها، أو في مقـامها. ومع ذلك، يعرف أنها كلمات. بنفس الكيفية، فإنه يسمع متواليات صوتية، ويعرف أنها ليست كلمات. فهذه الأحكام وهذا النظام الذي يمكنه من التخزين ومن الاسترجاع هو ما نسميه بالمعجم الذهني (*mental lexicon*). ويجب أن تتجه الأبحاث كذلك إلى ضبط وقت الإنتاج أو سرعة الاسترجاع. فإذا قارنا هذه السرعة بسرعة الآلة، فإننا قد نجد أن السرعة هنا تفوق بكثير سرعة الآلة

---

(١) بخصوص تضارب هذه التقديرات، انظر ايتشسن (١٩٨٧) *Aitchison*.

(٢) نفس المصدر.

المصنوعة. فحتى يتم الاسترجاع بطريقة سريعة، يجب أن يكون المعجم الذهني منظما.

(ب) هناك فروق بين المعجم الذهني والقاموس (الكتاب أو الصناعة) الذي درج الناس على تصوره على أنه عبارة عن لائحة طويلة من المفردات المرتبة ألفبائيا أو خطيا. فلو كان معجمنا الذهني مرتبا بطريقة ألفبائية لصعب استرجاع المعلومات، ولتطلب منا البحث عن كلمة ما يتطلبه البحث عنها في قاموس صناعي. فالمعلومات التي تأتي عادة في القواميس تكون معلومات ملخصة ومختصرة جدا. مثلا، تكون المداخل بحسب الجذر، وهناك دخلات فرعية بالنسبة للمشتقات، وقد نجد أحيانا المشتقات، وأحيانا لا نجدها باعتبارها قياسية. فلو بحثنا، مثلا، عن اسم مفعول مثل 'مكتوب' في المعجم، فقد نجده (أو لا نجده). وقد نبحث، مثلا، عن اسم مفعول آخر مثل 'مُقَلَق'، فلا نجده. ونتساءل هل 'مُقَلَق' ينتمي إلى معجم اللغة العربية أم لا ينتمي إليه؟ هل توجد كلمة 'مُقَلَق' أو 'إقلاق' مصدر 'أقلقته إقلاقا'، كما في قولنا «أزعجني هذا الإقلاق». القاموس لا يجيب عن هذه الأسئلة، بينما نجد المتكلم يسمع متوالية، ويتعرف عليها بسرعة، ويقارنها بوحدة مخزنة في ذاكرته، ويقول: هذه كلمة عربية، ومعناها كذا وكذا، أو ليست كلمة عربية.

وهناك الأخطاء التي يرتكبها الناس في استعمال هذه الكلمات. وهذه الأخطاء يمكن أن تفيدنا في النظر إلى المعجم الذهني وبنيته الداخلية. ومن جملة هذه الأخطاء أخطاء في الانتقاء *selection errors*. فلو كان الترتيب في المعجم الذهني ألفبائيا لكان الخطأ يؤدي إلى استعمال الكلمة الموالية ألفبائيا. فالأخطاء تشمل عادة كلمات متقاربة في المعنى، وذلك باستعمال كلمة مقابل أخرى مقاربة لها في المعنى. فالمعجم الذهني أكثر بَنْيَنَةً وأكثر تعقيدا. والعربي يخطئ في الحركات، أو يخطئ في استعمال الكلمات المتقاربة، أو في النطق أو في التركيب، إلخ.

وأما القاموس الصناعي، فله عدد محدود من الكلمات يمكن عَدُّهَا وحصرها. ولذلك، فإن القواميس تكون دائما متجاوزة بمجرد ما نقوم بوضعها،

ويقع التغيير دائما. والكلمات أكثر عددا مما يمكن حصره، بل إن الكلمات التي نكتب أو ننتج ليست إلا جزءا صغيرا من الكلمات. فكل كلمة في القاموس بدء، والكلمات ليست نهاية. نسمع كلمات، ونفكر بكلمات، والقاموس الذهني ليس له محتوى محدود، بل نضيف كلمات جديدة، ونغير نطقها ومعانيها. إنها حركة دائمة وحياة لا يقوى على إدراكها إلا من يحيا ويتحرك. إننا «نلغو» بما لم يسبق لأحد أن لغا به. نلغو فنجدد في الصوت والتركيب والدلالة والمقام اللغوي وغير ذلك.

إن دخلات المعجم الذهني تحوي كما هائلا من المعلومات، ولا يمكن أن تحصر في عينات محدودة، حتى ولو ارتفع عددها. ولذلك، فإن المعاجم المتوفرة لا تصف الوحدات المعجمية إلا بصفة جزئية غير تامة. ففي القاموس، تعالج الكلمات مفصولة عن الكلمات الأخرى، بل تعالج بمعلومات مقلصة ومختصرة. خذ لك مثلا هذه التراكيب:

١) بقرة حلوب.

٢) ❖ بقرة لبون.

٣) ألبنت البقرة.

٤) حَلَبتُ البقرةَ.

٥) ❖ لَبَنتُ البقرة

فهذه الأمثلة توحي بأنه يجب أن نحصر الكلمات في اللغة العربية. فهناك مدخل للحليب، وهناك مدخل للبن. ومعنى الحليب شيء، ومعنى اللبن شيء آخر. فالمعجم، خلافا لما يتصوره الناس، له ضوابطه وقواعده. وهو كَبْسٌ *compression* وإصهار لعدد من العناصر التي يمكن أن تقوم بطريقة منفصلة. وهذا الإصهار هو من مميزات اللغة العربية. [1] فالفروق بين الكلمات في المعجم الذهني والكلمات في القاموس شاسعة. ولا يمكن أن نستنتج شيئا عن معجمنا الذهني بالنظر إلى الطريقة التي تعالج بها الكلمات في القواميس. ونحتاج إلى سبل

---

(١) للمزيد من التفصيل، انظر الفاسي (١٩٩٤) و(١٩٩٥).

أخرى لتكوين صورة أكثر كفاية لتخزين الكلمات عند الإنسان. وهناك بعض الاضطرابات اللغوية التي تمكننا من معرفة بنية المعجم الذهني، مثلا قدرة الشخص الذي يصاب بالقُرائية *aphasia*، أو المريض الذي يتذكر الأسماء، ولا يتذكر الأفعال. وهناك عنصر أساسي هو التوليد. والتوليد هنا له معان متعددة، من ضمنها معناه في النظرية التوليدية. والتوليد يرد بمعنى تقديم عناصر وإدخالها في قاعدة، والخروج برموز جديدة لاستعمال التقعيد الأساسي لبناء هذا المعجم. فالتوليد أساس نظام المعجم الذهني، والطفل يتعلم في البداية كيف يولد أشياء موجودة وأشياء غير موجودة. والتجارب يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء عن المعجم. إلا أنها لا يمكن أن تصدق بصفة مطلقة، لأن نتائج خاطئة يمكن أن تستنتج من تجارب مصممة بطريقة غير مقنعة.

٣. قاعدة الصور المعجمية العربية المولدة

تتسم الدخلات في قواعد المعطيات المعجمية المعروفة بسمتين أساسيتين:

(أ) إنها سلاسل حروف (أو قطعات) تمثل الجذوع أو كلمات أكثر تعقيدا من الجذوع. وعدد هذه القطعات كبير جدا (٥٠٠,٠٠٠ مثلا بالنسبة لمعجم ضخم). ولا تتقيد هذه القواعد بأي نظام ضابط، يمكن من تمثل سيرورات التذكر أو التخزين، في المعجم الذهني، أو فهم كيف تتم عملية الاسترجاع (*retrieval*) أثناء عملية الإنتاج.

(ب) لا تذخر قواعد المعطيات المعجمية إلا مجموعة محدودة من صور المفردات المنقولة والمسموعة، ولا تقدم معلومات حول الصور التي لم تذخر، أو حول الصور الممكنة، ولكنها لم ترد في الرواية، وقد تكون مولدات كامنة يمكن استعمالها في إطار الابتكار المعجمي.

وتسعى قاعدة الصور إلى سد الثغرات الموجودة في هذه القواعد المعجمية عن طريق بناء قاعدة معطيات ذكية، تولد جذورها (الصامتية) وصيغها (الصائتية) وجذوعها وصورها المركبة انطلاقا من قواعد توظف مجموعات من الذوات (أو أبجديات) محدودة العدد. وتتدخل عمليات التوليد في اللغة العربية في عدة مستويات:

أ – توليد الجذور (انطلاقا من أبجدية صامتية) لتكوين معجم الجذور المحدد آليا.

ب– توليد الصيغ (انطلاقا من لائحة الصوائت ومتغيرات أماكن الصوامت) لتكوين معجم الصيغ المولد آليا.

ج– توليد الجذوع (بالمزاوجة بين الجذور والصيغ) لتكوين معجم الجذوع المحدد آليا.

د– توليد جذوع مركبة تتضمن لواصق (سوابق ولواحق وأواسط).

هـ– توليد صور لمفردات نصية *textual words* انطلاقا من تأليف جذوع مع متصلات *clitics* سابقية أو لاحقية.

يؤدي هذا النظام إلى توليد فائق *overgeneration*، ولابد من مصاف *filters* في كل مكون من مكونات التوليد. وإضافة إلى المولدات والمصافي الآلية، هناك إجراء للتسويغ أو الإثبات *validation* عن طريق جرد المواد الموجودة في القواميس أو النصوص المكتوبة أو الشفوية. وبموازاة مع ذلك، هناك قرن الصور المولدة والمثبتة (يدويا) بمعلومات معجمية مبنينة ذات طبائع مختلفة:

– خطية.
– صواتية.
– صرافية.
– تركيبية.
– دلالية.
– ذريعية / بلاغية.

وفيما يلي خطاطة عامة مبسطة للقاعدة:

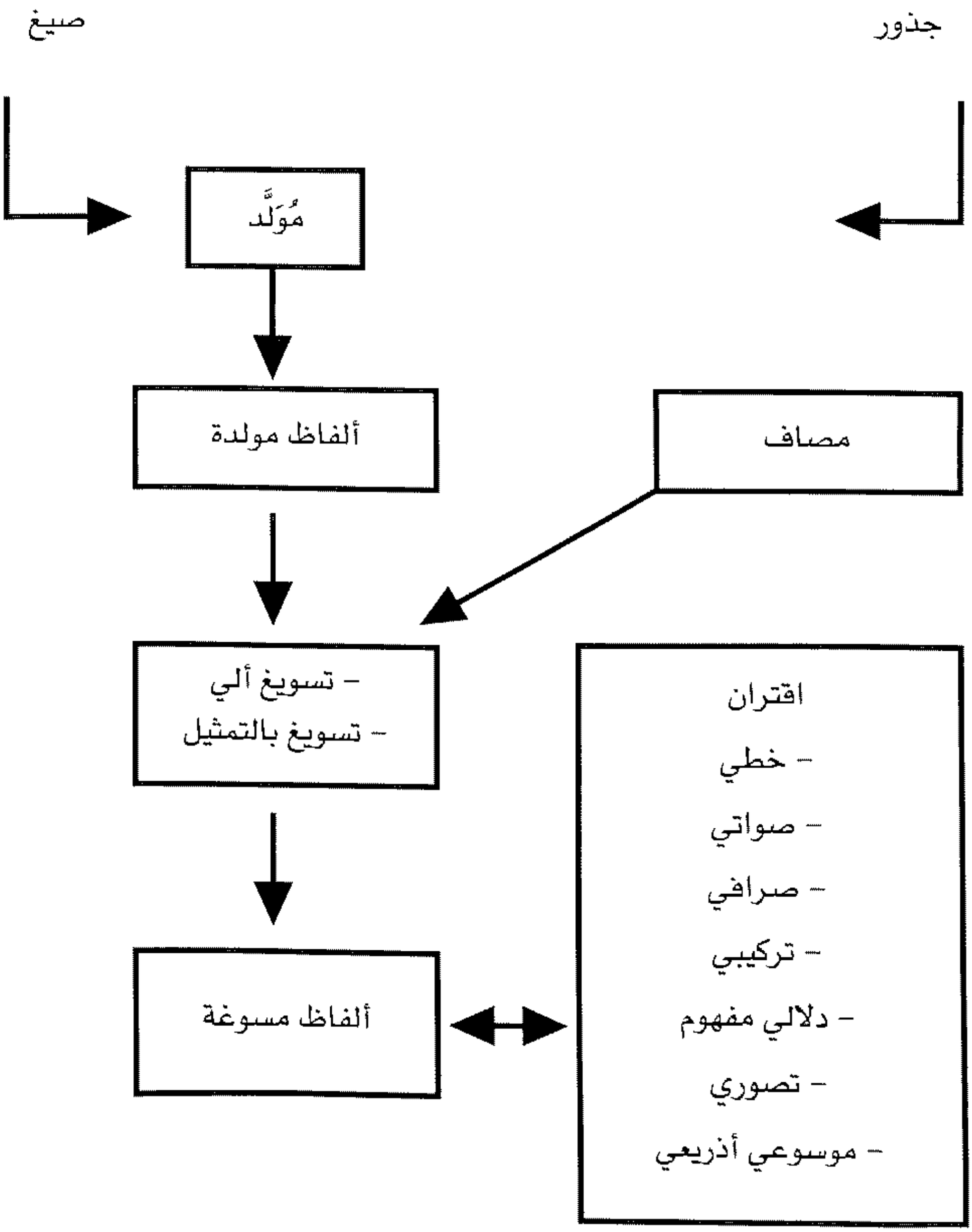
جذور
صيغ
مُوَلَّد
مصاف
ألفاظ مولدة
اقتران
- خطي
- صواتي
- صرافي
- تركيبي
- دلالي مفهوم
- تصوري
- موسوعي أذريعي
- تسويغ ألي
- تسويغ بالتمثيل
ألفاظ مسوغة

للتبسيط، انطلقنا من الجذور (الجذور المولدة من الأبجدية)، وبواسطة المولد الذي يتضمن قواعد التوليد تقرن الجذور بالصيغ وتولد عددا من الألفاظ، ويمكن أن تنطبق عليها قواعد الإلصاق. إذن الألفاظ المولدة تخضع لمصاف، وهذه المصافي مصاف آلية. بالنسبة للجذور، مثلا، نصفي بصفة آلية جميع الجذور التي يتكرر فيها نفس الحرف. مثلا «أ أ أ» جذر غير ممكن يصفي آليا. كذلك، نصفي الجذور التي تبتدئ بصامتين متماثلين مثل «ببأ». وإذا كانت هناك بعض الحالات الخاصة ندرجها في معجم خاص، ولكنها لا تولد بطريقة آلية (مثل «بَبَر»، «دَدَن»، الخ). فهناك مصاف هي عبارة عن قواعد تصفي عددا من هذه المولدات. وبعدها ننتقل إلى عملية التسويغ *validation*، وهناك تسويغ آلي وتسويغ بالتمثيل، يرجع فيه إلى المعاجم أو إلى النصوص. فمن حيث المبدأ، هناك بعض الصور التي تكون ممكنة على مستوى النسق، ولكن لا نجدها في المعاجم أو النصوص. وهذا لا يعني أنها غير موجودة، بل هي كامنة في اللغة. فليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أنها لا تنتمي إلى اللغة. فهذا منهج افتراضي، وكما كان بوبر *Popper* يقول: «فحتى لو رأينا أن جميع البجع أبيض لا يمكن أن نستخلص من ذلك أن جميع البجع أبيض». وهنا نفس الشيء. لو رأينا أن جميع المعاجم العربية وجميع النصوص لا توجد فيها بعض الكلمات، فهذا لا يعني أنها ليست كلمات عربية. وهذه الفكرة الأساسية تجعلنا نفرق بين الأشياء التي نصل إليها عن طريق التوليد، أو عن طريق التوليد المقرون بنسق، والأشياء التي ننقلها فقط من نصوص، وحينما ننتهي من عملية التسويغ ننتقل إلى الألفاظ المسَوَّغَة التي تقترن ببنى خطية وصواتية وصرافية وتركيبية، وبالبنية المفهومية التصورية، وبالمعلومات الموسوعية بالنسبة لهذا النموذج.

٤. إلباس الأوزان للجذور:

إذا استقرينا ما يوجد في الأدبيات العربية (في كتب فقه اللغة أو الصرف أو المعاجم)، فإن ما يطالعنا هو صورة ضبابية لإشكال التأليف بين الجذر والصيغة، وكذلك لخصائص الجذع الناتج، التركيبية والدلالية. فما أكثر ما نجد من يسوي بين فَعَل (أو فَعِل أو فَعُل) وأَفْعَلَ، أو بين أَفْعَلَ وفَعَّل، أو فَعَّل أو افْتَعَلَ، الخ.

وبعبارة، فإن المعالجة السماعية لمشكل الإلباس، وتداخل الصيغ والأوزان في المعاجم يجعلنا بعيدين عن المعالجة النسقية، وعن أي مقاربة يمكن أن تعتمد التوليد لرصد العلائق المطردة. والواقع أن الصيغ والأوزان ذات خصائص مختلفة، عندما ترام الدقة، ونبتعد عن التحييد *neutralisation* الذي تمحى فيه الفروق الواردة:

(١) حَزَن الرَجُلُ الولدَ

(٢) أحزن الرجلُ الولدَ

هل التأويلان متساويان؟ هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن «أحزن» مشتقة من «حَزِن»، وليس ذلك أمر «حَزَن»، بل هي مشتقة من الحُزْن. ولأن «حَزَن» مشتقة، فلا يمكن اشتقاق فعل جعلي منها بمفعولين، تشتق فيها «أحزن» المتعدية من «حَزَنَ» المتعدية كذلك، فلا تقول (٣):

(٣) ❖ أحزن زيد الرجلَ الولدَ.

وهناك عدد من الأفعال المتعدية على فَعَلَ غالب الظن أن أصلها أسماء، وهي أفعال الوضع. ومن ضمنها حَزَن «وضع فيه حزن»، وفَتَن «وضع فيه فتنة» وكَحَلَ «وضع الكحل (في العين)»، ودَهَشَ «وضع فيه دهشة» و«ذَهَلَ» و«شَدَهَ»، الخ. ويمكن تمثيل بنيتها التركيبية (قبل إصهار الاسم في الفعل) كما يلي:

(٤)

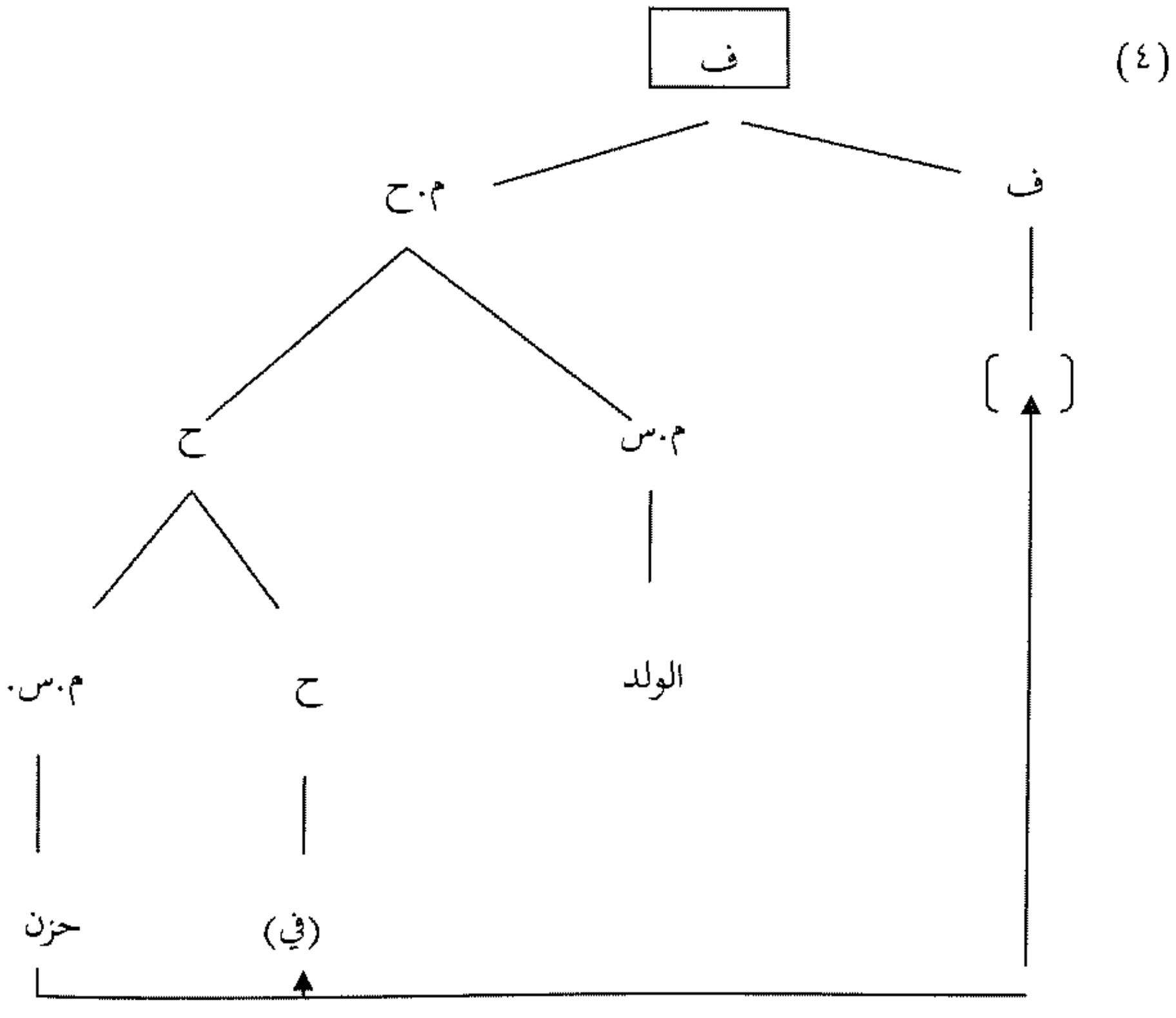

(٥)

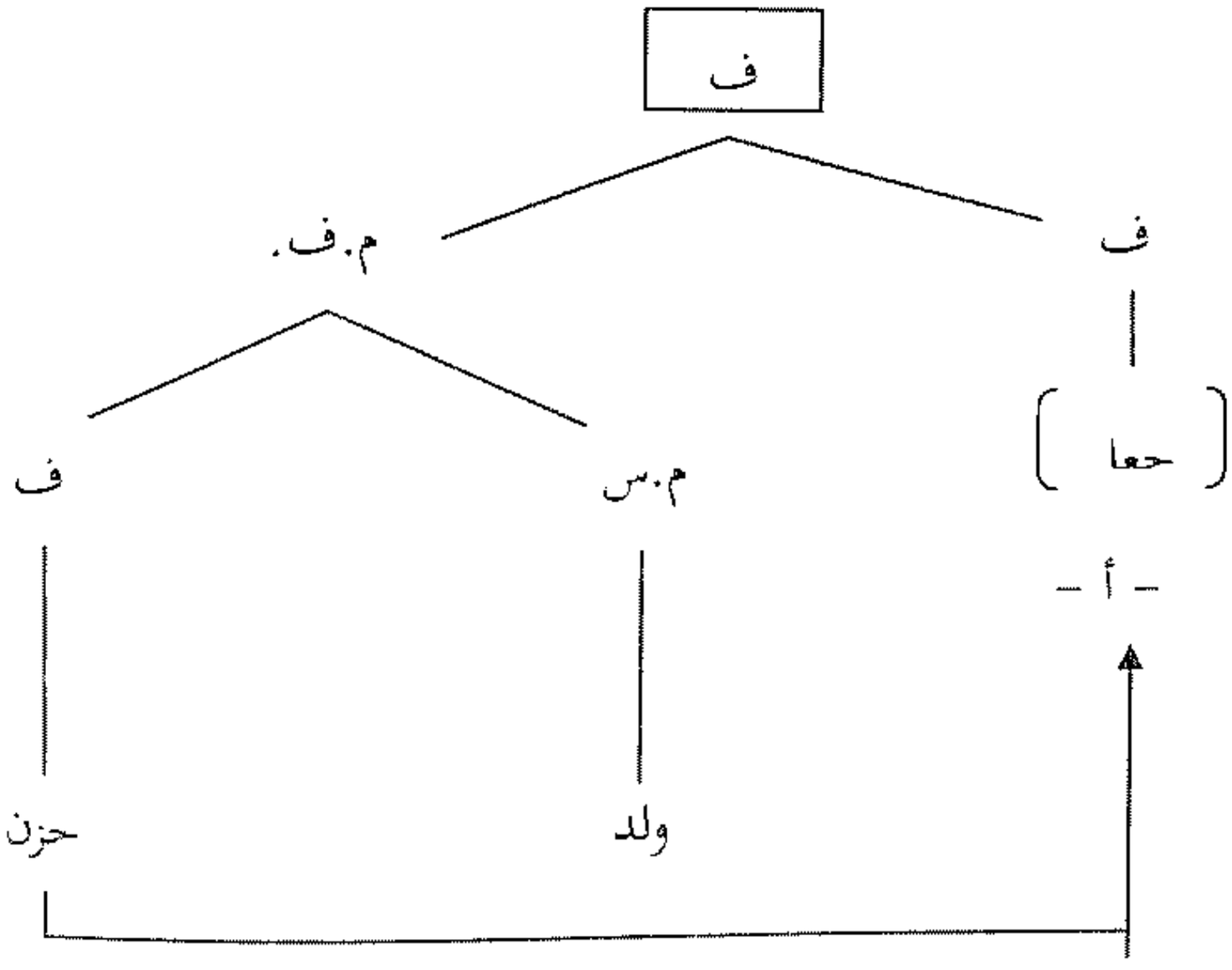

وتختلف هذه الأفعال عن الأفعال التي على «أفعل»، مثل «أحزن» و«أدهش» و«أذهل»، الخ. وهي أفعال جعلية (*causative*) مشتقة من أفعال أخرى، وليس أصلها أسماء. ويمكن تمثيل بنيتها الأصلية كما يلي:

(٦) قطَّعك «قَطَعَ إلى أجزاء صغيرة».

لننظر الآن في التسوية بين صيغة «فَعَّلَ» و«أَفْعَلَ». فإذا كانت الهمزة في أفعل للجعل (أساسا)، أي أنها لاصقة حملية (تضيف حملا إلى حمل آخر، لينتج حمل مركب هو الفعل الجعلي)، فإن فَعَّلَ صيغة ناعتة أساسا (*modifier*)، أي يقع فيها إضافة نعت للحمل، وليست صيغة لإضافة حمل إلى حمل. وهذا ما توضحه الأفعال في (٦) مقارنة مع الأفعال البسيطة في (٧).

(٧) أ) غَلَّقَ «غلق تماما»

ب)كَسَّرَ: «كَسَرَ إلى أجزاء صغيرة»

ج) جَوَّلَ: «جَال كثيرا»

(٨) قطع، غلق، كسر، جال

فالتكثير أو الشدة أو غيرها من النعوت هي بمثابة ظروف كيفية بالنسبة للحمل. وعليه، لا ينتج عن هذا إضافة محلات جديدة إلى الحمل.

إلا أن فَعَّلَ لها وظيفة ثانية، تتضمن الجعل، خاصة مع أفعال الحالات التي لا يمكن إيجاد فعل إيجاد فعل جعلي لها على «أفعل»، كما في الأمثلة التالية:

(٩) حَمَّرَهُ، بَيَّضَهُ، صَغَّرَهُ، قَصَّرَهُ، الخ.

فهذه الأفعال مشتقة أساسا من الصفات/الحالات، والتعدية ناشئة فيها عن أصلها الاسمي/الصفي.

ويؤكد هذا التخصيص بالنسبة لِفَعَّل، أي الجعل المقترن بالأصل الاسمي، استعمال فَعَّلَ للوضع المجعول، كما في الأمثلة التالية:

(١٠) أ) سَرَّجْتُ الفرسَ

ب) قَرَّدْتُ البعيرَ

فأفعال الوضع والإزالة على «فَعَّلَ» تتضمن معنى الجعل. والأمر ليس كذلك في «فَعَلَ». وهناك فروق دقيقة بين شَرَفَهُ وشَرَّفَهُ، وقَدَرَهُ وقَدَّرَهُ، الخ.

لننظر الآن في «استفعل». فهناك لائحة طويلة لمعاني هذه الصيغة في

الأدبيات وأبسط صورة أن «استفعل» تكون جَعْلاً مُنْعَكِسًا *reflexive causative*، أو هي جعل للمستفيد *benefactive causative*:

(١١) أ) استسلم

«أسلم نفسه»

ب) استعد

«أعد نفسه»

(١٢) أ) استتبح الكلب

«أنبح الكلب لنفسه»

ب) استسقى الرجلَ

«أسقى الرجل لنفسه»

ج) استثقله

د) استصغره

فهذه الملاحظات وغيرها تمكن من تبسيط وصف معاني هذه الأوزان وتركيبها، وهي في طريق إدماجها في نسق توليدي مُقَعَّد.

٥. التعدي واللزوم وخصائص تركيبية أخرى:

مما يدخل ضمن تركيب المفردات وُرُودَاتُ الموضوعات *arguments* التي تجعل الفعل متعديا أو لازما، الخ. وهناك أفعال تبدو متعدية فقط، كما في (١٢)، أو لازمة فقط، كما في (١٣)، وهناك طبقة من الأفعال قد تكون متعدية أو لازمة، كما في (١٤):

(١٣) أ) قتل الرجل الولد

ب) أكل الولد التفاحة

(١٤) جاء الرجل

(١٥) أ) أبطأتُ الرجلَ

ب) أبطأ الرجلُ

إلا أن الصورة سرعان ما تتعقد، نظرا إلى وجود أفعال لازمة مثل (١٥)، يختلف تأويلها عن الأفعال في (١٢)، أو أفعال متعدية مثل (١٦)، أو أفعال يصير

معها المفعول فاعلا كما في (١٧)، الخ:

(١٦) أ) قَتَلَ الرجلُ

ب) أكل الولدُ

(١٧) جاءني الرجلُ

(١٨) أ) قُتِلَ الرَجُلُ

ب) انكسَر الكأس

ج) همرَ الدمعُ (همر الدمعَ)

د) فَلَت الرجلُ (فلت الرجُلَ)

ولأن هذه التناوبات في عدد محلات الحمول مطردة (في كثير من الأحيان)، فإن مجرد سردها (أو التصريح بها) في المعجم غير لائق. فضرورة اللجوء إلى قواعد وإلى آليات (ضمنها التوليد)، وكذلك التخصيص الدلالي الذي يتحكم في هذه الورودات أمر ضروري.

خذ لك مثلا كون جلّ (إن لم نقل كلّ) الأفعال المتعدية يمكن استعمالها لازمة، وإن كان المعنى مختلفا. «فأكل الولد» معناها أنه قام بفعل (*act*) (هو الأكل). وهذه الجملة تصلح للإجابة عن سؤال ماذا فعل؟ (نام، أكل، الخ). ففي هذه الحالة ليس هناك فرق بين «أكل» و«نام». و«أكل الولد التفاحة» ليس فعلا أو نشاطا، وإنما هو إنجاز *achievement*، بمعنى أن الأكل محدود بمحدودية التفاحة، فإذا انتهت انتهى الأكل. فالموضوع هنا مقياس زمني للحمل، وليس الأمر كذلك في «أكل الولد»، الخ.

وهناك، دون شك، أشياء كثيرة في التفريغ المقولي *subcategorization* يصرح بها عادة، ولكننا لا نحتاج إليها إذا ربطنا جزءا من التركيب بالدلالة. وعلاوة على تفاعل الدلالة مع التركيب، هناك أيضا تفاعل الصرف مع التركيب (والدلالة أيضا). فلواصق الانعكاس والتفاعل والبناء للمجهول وغيرها تجعل الدخلة التركيبية التقليدية غير لائقة، كما أن تعداد الدَّخَلاَت التركيبية لنفس الفعل بعيد عن أن يكون هو الحل الأمثل.[١]

---

(١) انظر الفاسي (١٩٩٥) بهذا الصدد.

٦. التوليد الدلالي وتأليف المعنى:

هناك أبواب تقليدية في الدلالة ضمنها التعدد الدلالي للفظ الواحد *polysemy*، والتوسع في المعنى *sense extension*، واللبس *ambiguity*، وتحويل النمط *type shifting*، والتضاد *antonymy*، والانتقاء المتعدد *multiple selection*، الخ، تعالج عادة عبر تعدد الدخلات للفظ الواحد. إلا أن مقاربة تعدد المعنى والتباس اللفظ وتعدد العبارة للدلالة على المعنى (أو المقولة الدلالية الوحيدة) لا تعني كون اللغة نظاما عباريا محدودا وضع للدلالة على عدد لا محدود من المعاني. فالإبداعية والتأليف المفتوح للمعاني وتنوعها يصعب رصده عبر الدخلات التصريحية دون إمكان التوالد.

لنأخذ أمثلة للسلوك المتعدد والعبارة الواحدة التي يصعب رصدها عبر المداخل المتعددة. لنتفحص الأمثلة التالية:

(١٩) أ) أراد الرجل أن يذهب

ب) أراد الرجل مالا

ج) أراد الرجل زيدا

(٢٠) يحب الرجل زيدا

فهب أن فعلا مثل «أراد» يمكن أن ينتقي تركيبيا جملةً أو مركبا اسميا. فما يختلف فيه المركب الاسمي مع «أراد» عن مثله مع «أحب» هو أن الأول يجب أن يؤول على أساس أنه «قضية»، وهو ليس كذلك مع «أحب»، بل هو دال على «ذات». وإذا افترضنا توافقا بين المركب الاسمي والذات، والجملة والقضية، فإن أمثلة من هذا النوع تطرح مشكل التوافق بين التركيب والدلالة. فلابد إذن من آلية دلالية، مثل ما دعي بالقسر *coercion*، تمكن من تحويل تأويل المركب الاسمي إلى قضية، لإشباع الانتقاء الدلالي للحمل.

ويبدو أن عكس هذا يحدث مع فعل مثل «سأل»، كما في الأمثلة التالية:

(٢١) أ) سألت زيدا

ب) سألت مالا

ج) سألت عن الجوارب

فسأل في (٢١أ) للاستخبار والمركب الاسمي هدفه، ولكنه غير هذا في

(٢١ب)، بل هو مُخَرَّج عن الطلب، والفضلة في (٢١ج) قضوية، رغم أنها مركب حرفي، وليست جملة. ففي هذه الأمثلة، يبدو أن دلالة الفعل تُحَوَّل بحسب مضمون الموضوع، وهذا يتم عن طريق المؤالفة *co-composition* بين دلالة المحمول ودلالة الموضوع.

ونجد ما يماثل هذا في كثير من الحالات. ففعل مثل «بنى» تختلف دلالته بحسب فضلته:

(٢٢) أ) بنى دارا

ب) بنى مجدا

ج) بنى استدلاله على كذا

د) بنى بالمرأة (أو عليها

فآلية المؤالفة تمكن من تحويل نمط الفعل الدلالي بحسب خصائص فضلته.

ولنأخذ أمثلة أخيرة تتعلق بتأويل الصفات، وانتقاء هذا التأويل. لنتفحص الأمثلة التالية:

(٢٣) أ) بيت قديم

ب) صديق قديم

فتأويل الصفة ملتبس بين أن تكون الصفة نعتا لذات أو فرد، أو تكون نعتا لحدث. فالتأويل هو أن البيت «قديم»، ولكن الصديق ليس قديما، وإنما الصداقة هي القديمة. فالصفة تؤول هنا بحسب الموصوف. فهذا الاختلاف في التأويل لا يمكن رصده في المعجم بسهولة، وإنما عبر آلية انتقاء الربط، باعتبار أن النعت يتم عبر آلية ربط موضوع النعت بموضوع المنعوت.

ونجد ما يماثل هذا في هذه الأمثلة:

(٢٤) أ) قطار سريع (مُسْرِع، يصل بسرعة)

ب) بريد سريع (يصل بسرعة)

ج)❖ سائق سريع (مُسْرِع)

د)❖ راقنة سريعة (مُسْرِعة)

و) استنتاج سريع (متسَرِّع)

خاتمة:

يتضح إذن أن المعجم أكثر هيكلة مما كنا نظن، إلى حد الآن، وأن فوائد المعجم المولد (بالمعنى المحدد في هذا البحث)، أو القاعدة المولدة المحوسبة، تفرض نفسها، وتدفعنا إلى الشروع في بناءها للدفع بالأبحاث المعجمية العربية إلى مواكبة مثيلاتها المقامة من أجل خدمة اللغات الأخرى.

مناقشة العرض:

محمد المراياتي: شكرا للدكتور عبد القادر على هذا العرض الشيق والمفيد. إن الموضوع هام للغاية، وهو ملح لأنه بدأ يدخل كما تدخل المعلوميات للمدرسة والبيت والمصنع، وبالتالي فهو موضوع نحتاج إلى إيجاد حل له لأنه كبير للغاية، وله انعكاسات اقتصادية، وله تطبيقات كثيرة. إن المنهج الذي عرضه الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري يجب أن يتجه نحو [نسق] المعجم، هذا النسق الذي يحمل الجذوع والقواعد التي نصل انطلاقا منها إلى الآلاف من مختلف المفردات، وأضيف: بما أن اللغة العربية لها بعض الخصائص التي تسهل علينا هذا العمل، ويبدو لنا من خلال ما قمنا له، أنها أسهل من اللغات الأخرى لتحقيق الهدف، لأنها أقل شذوذا عن القواعد من اللغات الأخرى. فهي لغة حافظت على قواعدها عبر القرون، وهذه القواعد مطردة، ومتناسقة وقابلة للبرمجة. فالنهج المطروح هو النهج السليم، والمناسب للغة العربية وللحاسوب أيضا. كل هذه النقاط تحتاج إلى نقاش. فالطرح هام وسليم وملح، وانعكاساته كثيرة، وهو ممكن، وقد أضيف (لكونه كبيرا للغاية) أن هناك ضرورة لتنسيق العمل بين مختلف الجهات. فلن تستطيع جهة أو جهتان أن تقوما بهذا المشروع، والبنك الإسلامي مدعو لدعم الجهود. نحن نعمل على جزء من هذا العمل منذ أكثر من ثلاث عشرة سنة، ويمكن أن يؤخذ ما نتج عن هذا العمل لنكسب الوقت والمال والجهد. وشكرا.

نهاد الموسى: أشكر الأستاذ عبد القادر على العرض الذي يهيىء لنا فرصة لمتاع عقلي. فهو يسلط نظرا متبصرا على المسألة كلما وجد في نفسه تحديا عقليا شائقا. أولا، لا أريد أن أطلب من الدكتور عبد القادر أن يجهد في الموازنة

بين نظره المرتب على نحو منهجي قبلي وبين شكل من الاستقرائية للمعطيات اللغوية والوقائع اللغوية المباشرة. من المؤكد أنه يوفق إلى ضرب أمثلة توضح مقولاته، لكن شكلا من أشكال المزاوجة بين هذا النظر وبين الاستقراء الميداني الذي يحتاج فيه المرء إلى أن يستبين، على نحو من التقريب، مادة المعالجة المعجمية، والمادة المقصود معالجتها، وقطاع هذا التوليد الهائل في حالة العربية. هناك مادة المعجميات العربية بما لها وما عليها، وفوائدها من النصوص العربية ممتدة عبر الزمان، وهذه مسألة تثير مشكلا إضافيا في انتقال اللفظ بين الدلالات، وحاجتنا إلى ضبط إضافي من سياق وغير سياق. المتعارف عليه هو أنه سياق من الأزمان المتعاقبة. هذا البعد، في الحقيقة، يمكن أن يقربنا من تقديم الأطروحة التي لا أحتاج إلى تكرار ما أشار إليه الدكتور المرياتي بخصوص أهميتها وإلحاحها. المسألة التي يبسطها الدكتور عبد القادر، والتي لا أعرف كيف نواجهها، هي مسألة هذا التقابل الذي أشار إليه من عدم الاطراد الذي يقيم تقابلا بين حرصنا على تقابل طرد الأقيسة وبين وجود فراغ في الجدول التصريفي حين نمتحن المواد التي نظن أن لها اطرادا فيما قرره الصرفيون، وحين نمتحن المستعمل منها، فنجد أننا نذكر بعضه ونعتمده مهملا. طبعا، كما قال، قد تكون هناك الإمكانية لأن يستثمر في وقت آخر، وأحيانا لنقص الاستقراء لا يمكن أن أنكر [وجود] صيغة، وأقول: هذه ليست مستعملة، ثم أجد أن غيري يستعملها في فضاء عربي آخر، أو في زمان آخر. هل من سبيل إلى وضع معيار نظامي يمكننا من القطع بأن هذه بنية ليست ممكنة على أسس فونولوجية، مثلا؟ لأنه لم يكن هناك مانع حاسم على المستوى الفونولوجي، يمكن أن تظل مفتوحة لمشروعية الاستعمال. يشوقني إلحاح الدكتور عبد القادر على أن اللغة كأنما رتبت على أساس الالتباس، يقول الله تعالى: «خلق الإنسان علمه البيان»، فلعله بيان من البين والتباين.

عبد القادر الفاسي: هذا لا يناقض ذاك. لأن البيان ليس في اللغة، فهناك اللغة وهناك أشياء محيطة بها تمكن من البيان.

نهاد الموسى: يا أخي أنت سهلت المسألة، لأنه حين يقول: «أراد الرجل زيد»، أقول في كمال الاستقراء «أردت عمرا والله أردت عمرا والله أراد خالدا».

فالاتساع في الاستقراء يمكن أن يشعب علينا أبواب القول، ولكن قصدي أن المعجم على الرغم من قصد تأطيره تأطيرا قابلا للحوسبة، يظل مادة للنقل أو للتخزين أو الاستيعاب، وتظل مرجعية الذاكرة أحد عناصره، وإن تم تقنينه، وتناوله يظل مطلبا طموحا. والتعويل على طاقة الذاكرة في مسائل المعجم يمكن أن يكون تتميما مفيدا، وقد يكون ضروريا.

في الحقيقة أعرف ما يتمثله الدكتور الفاسي في النظرية المعاصرة، وخاصة النظرية القائمة على النظرية العقلية، وأعرف أنه يتمثل النحو المعجمي وتأسيس المشروع، ولكنه يتوسع فيه هنا توسعا متقدما على ما ضمن في النظرية عند أصحابها. الحقيقة أن المطلوب مع الملاحظة، أن نلوذ بالاستقراء وأن نرجع إلى المقولة، ولكن بصورة متحررة، نقول: كيف يتأتى في مقولة اكتساب اللغة عند أبناء العربية وغير أبناء العربية؟ ما الذي يجعل من يكتسب اللغة يستطيع تحقيق الكفاية التي تمكنه من معرفتها، تلك المعرفة المزاوجة بين نظامية تمثيل أو توظيف البنى العقلية التي يبرمجها الدماغ بعد عمليات التعرض للغة في بيئتها، وبين القدرة، ضمن مرحلة نمو الطفولة واكتساب اللغة، على إدراك ما لا يستقيم لنا باطراد القياس، وما يدخل في باب النقل أو السماع.

إن عدم الاطراد في ذاته يتطلب تفتيشا عن قانون منظم، وإمكانا لتمثيله ومعالجته في هذا المشروع الكبير. وأشكر الدكتور مجددا على هذه الأطروحة التي توازي ما نتوقع من هذه العروض المتميزة بنفاذها وتبصرها وتوقفها في التنظير المنهجي على نحو يستحق الإعجاب دائما.

عبد القادر الفاسي: أولا، أشكرك على هذه الملاحظات، وللتوضيح، فهذا المشروع لا ينفي الاستقراء. فهناك عرض سيقدم في جرد المواد والمتون والمعاجم إلى غير ذلك، وهذا شيء له قيمة أساسية في المشروع. إلى جانب هذه الأشياء التي يتم استقراؤها وتخزينها عن طريق آليات ما أسميناه بالتسويغ، وعن طريق الاثبات في النصوص أو في المعاجم أو غيرها. هناك أشياء كثيرة نحتاج إليها في دراسة المادة اللغوية وتاريخها ومستوياتها، قد ركزت على أشياء تميز هذا المشروع عن غيره، توجد أشياء مشتركة بين كل قواعد اللغة، من ذلك توفرها على مادة لغوية، وإثباتها لهذه المادة، وجردها للنصوص، وهذا ستقدمه ورقة أخرى.

هذا مجرد تأكيد لما قلته بخصوص مادة الاستقراء. قد نعرف الكثير عن طريق الاستقراء، وننمي به معرفتنا للغة العربية. الفكرة الأساسية أن الجرد الآلي، بما يتطلبه من ذاكرة كبيرة (ومهما كبرت الذاكرة فهي غير كافية لرصد اللغة عن طريق المتون فقط). لكن لا يمكن نفي المتن، بل لابد منه في المشروع. وعلى كل حال أشكرك على ملاحظاتك.

عبد الله المعطاني: لا شك أن هذا المشروع خطوة طموحة جدا، وسوف تحدد هذه الخطوة من واقع خصوصية في اللغة العربية، وليس من واقع ممثل البنك. كنت فعلا أتمنى أن يتحدث الدكتور حمادي صمود عن التوليد المقامي الدلالي والبلاغي. هل المشروع سيكون على مراحل، لأن التوليد وتأليف المعنى الذي أشارت إليه الورقة من أصعب ما يواجه هذا المشروع، ولا سيما تعدد الدخلات للفظ الواحد. وقد أشار أستاذنا الدكتور الفاسي إلى أن القدماء فسروا الدلالة بمعناها المحدود، ونحن نعلم أن القدماء لم يقفوا عند هذا الحد المعجمي أو المعرفي وإنما تعدوه إلى أشياء أخرى، وخاصة عبد القاهر الجرجاني الذي تحدث عن المعنى ومعنى المعنى، وألجم الحديث في معنى المعنى. إن الدلالة عائمة ومطلقة، سواء في القديم والحديث، وهذه معضلة كبيرة ومشقة لهذه القاعدة. لنأخذ بيتا شعريا للحطيئة،

وَأَفْرَدَ في شِعْبٍ عجوزا إزاءها... ثلاثةُ أشباح تخالهُم بَهْما

قال لفظة عجوزٍ، وهي ليست بعجوز، وإنما أراد شيئا آخر. وهذا، طبعا، من المعنى التعبيري كما أطلق عليه ذلك ستيفن أولمن *Steven Ullman*، يمثل صعوبة، فهل سيكون هذا المشروع على مراحل فيما يخص جانب التوليد الدلالي والبلاغي والمقامي؟ إن الأمر شاق.

الملاحظة الأخرى التي لاحظتها تتعلق ببناء الفعل للمعلوم وللمجهول. فعندنا في اللغة العربية أفعال مبنية للمفعول وعند بنائها للمعلوم تأخذ معنى آخر، كقولك (جُنَّ الرجلُ) فهو مبني للمجهول، لو أنك بنيته للمعلوم وقلت (أجَنّ) لأصبح بمعنى آخر. فحين جاء الصحابة إلى العراق ودخلوا قالوا: ورب الخلال يوم أجنت. «فأجن» هنا أخذ معنى آخر، فكيف تواجهون هذه المعضلات؟ وشكرا.

عبد السلام المسدي: الحقيقة، خارج نطاق تقديم الورود، هناك سير

موضوعي عقلاني. أظن أن كل لساني عربي يحترم نفسه لو أراد أن يعدد الجهات التي يمكن اليوم في الوطن العربي أن تتجه إليه بآلاف الكيلومترات للبحث في موضوع علاقة اللغة العربية الإعلامية والمعلومية والحاسوبية لما استطاع أن يصل إلى عدد أصابع اليد الواحدة. وبدون مجاملة على رأس القائمة يأتي اسم الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري، فليس هذا من باب إلقاء الورود. فالعملية عملية مغامرة، ومن يربو بنفسه عن المغامرة والمجازفة لا يستطيع أن يستسهل الانخراط، وأن يقدم الضمانة المعرفية والعلمية في أشياء تتصل بهذه الحقول التي مازالت بكرا.

أخرج من هذا إلى الرغبة في تحقيق شيء مبدئي، لا بأس أن نتخذه مرجعا ذهنيا، أو منارة في ما نشتغل عليه في هذه الجلسات. بديهي أن تزكية المشروع، وهكذا تصورت، قضية منفصلة عن تزكية وجهة النظر المعرفية التي يمكن أن تطرح عليه. قد تلتقي التزكيتان، ولكن لا يذهب ظن إلى أن أي احتراز، قد نقدمه من وجهة نظر خلافية، هو احتراز حيال المشروع، فهذا يجب أن يكون واضحا لأهل الذكر ولأهل القرابة. لكن كيف يتدخل المضمون المعرفي أو الخلفية المعرفية في مدى تصديقنا على المشروع أو احتفائنا به في مقبوليته أولا، وفي إنجازيته ثانيا، وفي جدواه الاستشرافية. ثالثا نحن أمام مشروع حوسبة، الدكتور عبد القادر الفاسي خير العارفين بضرورة تحديد خيارات ما، ونحن، انطلاقا من ورقة، أمام خيارات أساسية جوهرية، فهل نؤسس لشكلنة دلالية أم نؤسس لتوليد دلالي؟ أي هل قاعدة المعلومات التي نريدها تخص المفردات (وهل يتدخل الخيار المعرفي في مدى صدقية المشروع وفي مدى قابلية المشروع للإنجاز حسب المراحل الزمنية). وأعطي أمثلة بسيطة، فإذا كنت في نهاية المطاف قد حصلت على برمجة مرجوة مضمونة مفترضة، فإني إذا فتحت زر البرمجة، وفتحت القوس والمعقف المكون للسلسلة، فإني أضرب على الحاسوب:

كائن مع عاقل مع مفرد مع ذكر يخرج في النهاية رجل

كائن + عاقل + ذكر + تعريف ← رجل

كائن + عاقل + ذكر + تنكير + جمع ← رجال

كائن + عاقل + مؤنث + تنكير + جمع ← نساء

كائن + عاقل + تنكير + مفرد ← امرأة

إذا أتيت إلى خانة ذكر ومؤنث ووضعت الدائرة مثقوبة أو يخترقها القوس يجب أن يخرج بالضرورة كلمة خنثى. ويكون كل هذا في نطاق برمجية دلالية حيث تشكلت الدلالة. وهذا خيار، أي بقطع النظر عن أنك تتضمن خلفية السمات المميزة في الدلالة أو نظرية شكلية لزيد أو عمر، وهذا له انعكاس مباشر على الإنجاز وعلى التصور. المقصود أنني ذهابا وإيابا أدخل بالجمع بين القوسين في المعطيات وتخرج كلمة، أو أدخل بالكلمة وتخرج المعطيات، هذا إذا كنت أعد مكنزا معجميا، ومكنزا قاموسيا، أي شارحا للمتن ممهدا للترجمة.

ما تقدمه لنا، الدكتور عبد القادر الفاسي، هو انسحاب مطلق في نظريتك، وفي مسارك المعرفي الرائد والمتماسك. ولا نراك تقدم شيئا غير هذا. وهو خيار معرفي: العمل على المفردات يقتضي بالضرورة العمل على التركيب. وهنا يخرج انسجامنا معك، أو اجتهادنا المشترك في الموضوع، ونخرج من مجرد تصورات اجتهادية معرفية في مدى ضرورة التصور الدلالي والتركيبي في نطاق المفردة أو في احتمال انفصال الجانبين. هنا تصبح القضية تتجاوز حدود الاجتهاد المعرفي، لأنها ستدخل في طبيعة العملية بالذات، وهنا نلتقي مع الملاحظات التي قيلت من قبل، ومع النتيجة الحتمية المباشرة للتصور المنصهر بين المفرد والتركيب، أي الشكلنة الدلالية أو التوليد الدلالي. من هنا يصعب تصور المشروع بمراحل انفصالية، بينما التصور الأول يمكن أن يكون مشروعا مستقلا بذاته يكتفي بالقاموسية.

لا بأس أن نصارح، من الناحية المعرفية، هل المكنز الآلي الذي ترجوه أو نعمل عليه سيكون بالضرورة مكنزا ذكيا ذكاء عاليا أم لا؟ أي هل نحن أمام تصور برمجية إدراكية، وإذذاك يجب أن نمزج تصورنا للمشروع لا بقاعدة معلومات آلية فقط، وإنما بآليات أو قواعد تهيء على نصفين، أم كيف يمكن أن نخرج من هذا البعد الأكبر من الماكرو-مشروع، إلى البرنامج الأصغر في حدود الإنجاز؟

خليل عمايرة: في حقيقة الأمر، لا شك أن المشروع كبير جدا، وقد اطلعت على عدد من المشروعات التي تجرى في بعض أنحاء العالم العربي فوجدت أنها تقتصر على المعجمية، بمعنى المفردات التي تختلف عن المعجمية الورقية الموجودة

بين أيدينا، فسعدت كثيرا، في حقيقة الأمر، عندما استمعت إلى الفقرة الأخيرة التي تحدث عنها د. عبد القادر الفاسي. فما يطمح إليه هو معالجة المشكلة في التركيب. سعدت لأنني وجدت بأن معالجة الأمر في ضوء التركيب يخرج المعجم الذي يعتزم د. عبد القادر الفاسي الفهري أن ينشئه عن بقية المشاريع ويميزه عنها. لكن القضية، في تصوري، إذا كانت تتفق مع المعجمية في المفرداتية الورقية فإنها لن تختلف كثيرا عن ما يمكن أن تؤديه أي مؤسسة في العالم العربي. لكني أنظر في مشكلة التركيب فأتساءل قليلا، ترى هل الذي يفكر فيه د. الفاسي الفهري تخزين معجمي ذكي ليقوم بعملية ترجمة، أو ليقوم بما قبل هذه العملية، أم هو عملية التخزين المفرداتي فقط؟

فإذا كانت عملية الترجمة، ستكون الدخلات والخرجات التي تحدث عنها الدكتور الفاسي في تصوري هائلة إلى حد يزيد عن الآلاف، في بعض المواقع اللغوية، وخاصة في مناطق استخدام الجوانب البلاغية، وفي استعمال اللفظة في السياق الكلامي أو الأدبي. وأذكر بأمثلة ذكرت: كسر - انكسر - أكل، هل هي بحاجة إلى مفعول أولا. خذ أمثلة د. عبد السلام المسدي السابقة، كل هذا يحتاج إلى دراسة. لست أدري هل يمكن إيجاد الحلول لمثل هذه المعضلة. وإيجاد الحلول قد يحتاج إلى تفكير استقرائي ليس بالعادي للغة. أتصور أن الإخوة الحاضرين قد وضعوا في أذهانهم بالتأكيد عملية التقليب الجذري، وعملية ابن فارس في معجم صحاحه، وفكرة ابن جني في التقاليب الستة. فهذه، أظن، تجاوزها التفكير في المشروع. لكن أتمنى أن أسمع من الدكتور الفاسي الفهري ما الحلول الفعلية التي يفكر فيها، الحلول غير التنظيرية، في حل المشكلة التي عبر عنها بأنها مشكلة تكمن في التركيب، فكيف لنا أن نقدمها للذكاء في المخزون، أو للترجمة؟

عبد القادر الفاسي: من جانب إثراء النقاش، ومن جانب التوضيح لبعض الأشياء التي قلتها، فالمشروع دون شك كبير وطموح، وينبغي أن أقول هذا بوضوح. فأنا لست مسرورا فقط لأنني أناقش هذا الموضوع، ولكن أنا مسرور كذلك، لأنه جمع حول هذه المائدة وفي هذه القاعة عددا من الإخوان الذين سعدت كثيرا بلقائهم. فهناك إخوان لم يحضروا لصعوبة الاتصال، وهذا مشكل

في حد ذاته. نحن في أشد الرغبة في أن نعرف ما قام به إخواننا، وكذلك أن نعرف استعدادهم للتعاون في هذا المشروع. وكون المشروع كبيرا لا ينفي أنه قابل للتنفيذ. فهذا المشروع يعتمد طريقة تجزيء الأشياء إلى مكونات، وكل مكون يمكن الاشتغال عليه بقطع النظر على المكون الآخر. وأعطى أمثلة في هذا الصدد. فجل النحويين يبدؤون بالتحليل الصرفي من حيث المبدأ، وبالنسبة إلينا هناك فرق مختلفة. فهناك مختص في الدلالة يمكن أن يشتغل، بقطع النظر عما يفعله المشتغل في الصرف، لأن هناك استقلالا ذاتيا للمكونات، وبالتالي فالذي يشتغل على الصرف يمكن أن يتجاهل تماما ما يفعله صاحب الدلالة، وكذلك العكس.

وأطرح الآن قضية الوجائه *interfaces* بين المكونات المختلفة. فآليات الدلالة شيء، وآليات الصرف شيء آخر. يعني هناك اللغة، وهي أساسا قرن للشكل بالمعنى، وداخل الشكل هناك مكونات، وداخل المعنى هناك مكونات أخرى، إذن يمكن أن نشتغل على مكونات. حينما نتحدث عن الدلالة هناك أشياء نبدأ بها، وقبل ذلك، هناك أشياء أريد أن أوضحها، وهي قضية السمات. فالسمات التي تحدث عنها الأستاذ المسدي: كائن، عاقل، الخ، للحصول على «رجل»، وهي سمات ستتحدث عنها الورقة التي تتناول الأبجدية الدلالية، لها نفسها نظام وربما لها تراتب، ولها شجرة كذلك. وفي النظام النحوي الذي نشتغل عليه، كل شيء هو عبارة عن شجرة، ويمكن توارث بعض السمات، لأن هناك سمات أعم من سمات أخرى. فالسمات هي في جلها وسم لطبقات. وما يخرج المفردة ليس هو التصنيف، وإنما هو شيء قد تختص به المفردة عن المفردات الأخرى. فمشروعنا، يرتكز على أبجدية سمات بالنسبة للصرف، وبالنسبة للتركيب والدلالة. ولكن هذا لا ينفي التركيب، لأن هذه السمات تدخل في التركيب، وهي نفسها تخضع في بنيتها للتركيب. أعطي مثالا بسيطا. بينت في أحد المقالات، كما بين ذلك غيري، أن سمة الشخص إذا وظفت فإن التوارث يقع بالضرورة. فإذا كانت هناك علامة تحمل الشخص، فإن العلامة بالضرورة تحمل العدد وتحمل الجنس، معنى هذا أن العدد والجنس هو أسفل في الشجرة من الشخص. طبعا في نظريات السمات، هناك من يقول إن السمات نفسها أشجار

لها ترتيب. ولن أدخل في هذه التفاصيل النظرية، فأنا متفق معك. وحين قدمتُ الورقة لم أرد تبيان أن ما قلته صحيحا. فقد يكون خاطئا في بعض تفاصيل الأمثلة، ولكن أردت أن أبين مشكلا أساسيا بالنسبة للحوسبة، وهو أن النظام الذي يقوم على نظام للقواعد وللتركيب، والذي يجب أن يخضع للجانب الاستقرائي، كما أكد الأساتذة، لا يكون كافيا لمعالجة ما نرومه بالنسبة لرصد المعرفة المعجمية، لأن الناس تصوروا أن المعجم مفردات والمفردة لها دخلة. بينت، أن المعجم ليس هو المفردة، والمفردة ليست هي الدخلة، وهكذا. ونحن نفصل، في النظام، الدلالة عن اللفظ، لأن هذا سيسهل الترجمة الآلية. وقدمت بعض الأمثلة. فحينما نأخذ مايدل على اللبن، فالمشتقات مرة تكون هي اللبن ومرة تكون هي الحليب، مع أننا نعرف أن اللبن والحليب مختلفان. تقول «ألبنت» و«حلبت»، فحلبت بالنسبة «لاستخرجت اللبن»، وليس «لاستخرجت الحليب». إذن نظام الألفاظ شيء ونظام الدلالة شيء آخر. ونجد أن اللغات لا توظف الألفاظ بنفس الطريقة، فاللفظ قد تكون له خصائص إذا أخذنا كلمة «بنى» فمرة نقول *bâtir*، ومرة نقول *construire*. نقول: *bâtir une maison* وهي تقابل في الإنجليزية *to build*. ونقول: *construire une phrase* وهي تقابل في الإنجليزية *to construct*. إذن، هنا، يجب أن تكون المكونات منفصلة حتى إذا أردنا توظيفها، لأن الترجمة آلية هي انتقال، أولا، من بنية اللفظ إلى بنية المعنى، ثم انتقال من هذه البنية التي نفترض أنها موجودة، وإن كانت هناك عناصر ثقافية تسقط في لغة أخرى بلفظ آخر وببنية أخرى تركيبية غير البنية التي انطلقنا منها. فما يكون مفردة في لغة قد يصير جملة أو جملاً في لغة أخرى، وبالفعل حينما نقول «ستضربونه»، هذه كلمة واحدة في العربية، ولكنها جملة في الفرنسية والإنجليزية، لأنك تحتاج فيها إلى عدة كلمات.

أظن أن المشكل معقد، ونحن كمختصين نتعامل مع الأشياء المعقدة لا السهلة. فهناك مختصون في الصرف، ومختصون في التركيب، ومختصون في الدلالة. فهذه نقطة أساسية. أما بالنسبة لقضية الشكلنة والصورة المسقطة على الأبجديات، أنظمتنا تتضمن هذه الأبجديات، إنما النقاش هو في محتوى هذه الأبجديات، وفي حجمها وفي عددها. فالنظام ينبغي أن يكون نظاما له أبجدية

محدودة، نستطيع أن نصل منها إلى أشياء لا محدودة. طبعا، هناك من يستعمل أبجديات، في كل مرة، حينما يحتاج إلى التفريق بين الأشياء، يدخل سمة. وهذه الأبجديات أحيانا يستعملها كثير من المهندسين، عندما يعالجون المشاكل. ولكن أظن أن الأساس هو أن نفرق بين هذا المشكل وقضية التعقد الدلالي. أنا لا أنكر أن الدلالة معقدة، ولكن يجب أن نعي أنها ليست أكثر تعقيدا من غيرها. والآن، هناك تقدم في الدراسات الدلالية، وهناك بعض الأشياء التي يمكن تطبيقها بصفة مباشرة على اللغة العربية.

في الورقة التي ستقدم حول الدلالة، ستقدم بعض عناصر هذه الأبجديات وستقدم بعض القواعد. هذا لا يعني أننا سنغطي جميع الأشياء، ولكن سنغطي بعضها على الأقل. مثلا نفرق بين الاسم الذي يكون حدثا والاسم الذي يكون ذاتا، ونفرق بين القضية وبين الموضوع: هذه كلها أشياء وتصنيفات جاهزة ويمكن تطبيقها في هذه المرحلة على العربية، وهي مشاكل بلاغية ذريعية، ومع ذلك وقع فيها تقدم. فنحن لا نريد أن نغامر، بل نريد خدمة العربية في المجالات التي تقدم فيها البحث اللساني بالنسبة للغات أخرى. فهذه الأشياء هي أشياء تدخل ضمن اللسانيات المقارنة، وضمن النتائج التي توصل إليها الناس بالنسبة للغات أخرى، وضمن الأبحاث التي قام بها العلماء العرب، ومن ضمنهم المغاربة، في مجال وصف اللغة العربية، وهنا يجب أن نقول إننا لا نتعصب لمدرسة أو لغيرها، ولكن الوصف الذي قيم به بالنسبة لهذه الظاهرة أو تلك يمكن أن يستفاد منه.

بالنسبة للمبني للمجهول أتفق مع الأستاذ، والأمثلة المذكورة مثل «جُنَّ»، «زُكِمَ» ذكرتها في كتابي «المعجم العربي»، في فصل البناء لغير الفاعل، وهي أمثلة تبين أن هذه الأفعال ليست أفعالا مشتقة من المفعول، ولكن النظام يتنبأ بأن «جن» يمكن أن تبنى وألا تشتق، ويمكن أن يكون لها معنى وليست لها سيرورة تجعلها مشتقة من «جَنَّ». هذه المسألة يتنبأ بها النظام، وأنا في عرضي أتيت بالبناء للمجهول كمثال، على أساس أنه شيء سيعامل معاملة البناء للمعلوم. هو لفظ يلبس صورة أو صيغة ثم هذا المنتوج يقرن بتأويل من التأويلات حتى يُمَعْجَم.

محمد باكلا: هذا المشروع صعب وجبار، وقد يقضي الدكتور الفاسي طوال

حياته لإنجاز ما يتطلبه. فاللغة تتطور والكلمات تتجدد، واللغة العربية تستحق هذا العمل الكبير الذي يوازي قدرة هذه اللغة، لغة القرآن الكريم. الأستاذ الفاسي علمنا الصبر والعمل الدؤوب في كل مشروع وينطبق عليه قول الشاعر:

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى

فما انقادت الآمال إلا لصابر

اللغة العربية لغة اشتقاقية تصريفية، وعندما تذكر التصريف، وهي قضية عالجناها في مجال الحوسبة، وفي مجال الذكاء الاصطناعي، هذا معناه أننا نتمثل ما يوجد في ذاكرة الإنسان، وما يستخدمه المتكلم العربي عندما يستخدم مفردة أو صيغة من الصيغ دون أخرى. هناك أشياء كثيرة، فاللغة أنظمة معقدة ومتشابكة، فلا نستطيع أن نفصل المعنى في الكلمة عن الجملة. الكلمات والمفردات عناصر للجمل. وكثير من المفردات لا يمكن فهمها إلا في سياقات وتراكيب محددة. عندما أستخدم مفردة، فعندنا المعنى (المعنى الحسي والمعنى المعجمي والمعنى الهامشي)، وعندما أنتقي كلمة من كلمات من اللون «أبيض» فآخذه من كثير من الكلمات من الذاكرة كأحمر، وأصفر، وأخضر، وأستعملها كمفردة، وأعرف بأن هناك «بيض» كجمع، وأستخدم المفرد «أبيض». فالإنسان عنده أشياء كثيرة تمر في جزيئات الثانية، ولكنها في المخزون ليست ككلمات، ولكنها قواعد اكتسبناها وتعلمناها.

الشيء الثاني في العربية هو قضية الازدواجية اللغوية. فبعض المفردات كثيرا ما تأتي من التعبيرات المحلية وتصاغ في المجلات والإعلام مثلا: «تلفزيون»، وفيما بعد قالوا «تلفاز». كثير من الكلمات تدخل من الأسواق، بعضها مترجم وبعضها معرب، كما يقول الفاسي الفهري في إحدى هذه الورقات.

عندما نعالج المعنى لا بد أن ننظر إليه كشيء متقاسم في كل مكان، وليس فقط في اللغة العربية. عندما نقول 'الرجل' تتساوى اللغات في كثير من الأشياء. فهناك مكتسبات لإبستمولوجيا اللغة والمعرفة نستفيد منها من خلال النحو الكلي، والدلالة الكلية، والتطبيقات الموجودة، التي ربما تفيد الخبرات الأخرى. أرجو ألا تكون هذه الندوة الأخيرة. فهناك باحثون كثيرون في جميع التخصصات يخدمون هذه اللغة الشريفة. أيضا عندما يتحدث الفاسي عن الخليل، الذي أتى

بمعجمه، ولو كان عنده حاسوب لكان شيئا خطيرا. حتى ولو عد الألفاظ، كما ذكر المهمل والمستعمل، فما هو مهمل في ذلك الوقت قد يكون مستعملا الآن وما هو مستعمل، فما هو مهمل في ذلك الوقت قد يكون مستعملا الآن. نريد ربط ماضينا بحاضرنا، فالقوالب يجب أن تكون من المداخلات التي تكون الصوت والكتابة، فيمكن أن تدخل الصوت في المحلل الصوتي ككل، وينتج لنا كما أنتج اليابانيون الآن صوت بصوت، أو صوت بكتابة أو كتابة بصوت.

فالإنسان يعرف المعنى عن طريق هذا التحليل، وعندما يعرف «مكتبة» يعرف بأنها ليست مؤنث «مكتب». كما يعرف أن لا علاقة بين الكاف والتاء والباء، فربما الجذر يختلف. بالإضافة إلى الفصحى والعامية، هناك كلمات دخلت وعربت، ودخلت أوزان كثيرة إلى اللغة العربية، مثل: تلفزيون 'فعلليون'، تلفاز 'فعلال'، فهذا مقبول عند المجامع اللغوية، ولكن هناك أوزان يجب أن نعرف كيف نعالجها.

حمادي صمود: أريد أن أتدخل في نقطة: لسنا في حاجة، كما قال الأستاذ محمد المرياتي، إلى هذا المشروع لبلوغ الأهداف التي رسمها في مختلف الورقات التي سلمت إلينا، وهي أهداف متعددة في الحقيقة، والحاجة إليها قديمة ومتزايدة. مثلا رأيت في الأوراق أن أهمية هذا المشروع تكمن في إعادة طرح المصطلح متطورا. ولا يخفى عنا تزايد الحاجة اليومية إلى المصطلح تزايدا يكاد يكون هندسيا. وهذا هو الأمر الأول الذي وصلت إليه الجماعة.

قيل إن المشروع طموح، وأنا شخصيا، أرى أنه فعلا طموح، وفي مستوى الذين يسهرون عليه. نحن نعرف المدرسة اللغوية المغربية، وأنا مسرور، فعلى الأقل هناك ثلاثة أجيال من المدرسة اللغوية المغربية، أستاذنا إدريس السغروشني، ثم الأخ العزيز الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري، ثم تلامذته. وأعتقد أن طموح المشروع تمثل الضمانة العلمية، أعرف أن الأخ عبد القادر يتحرج من الإطراء، وهو نفسه ضمان علمي، ورجل مشهود له في ميدانه داخل القطر العربي وخارجه، إنه من العشرة الكبار. ولا شك أن هذه الضمانة العلمية تسمح بأن يقع النظر في كل الإشكالات والصعوبات. بحيث إن تصور مشروع من هذا القبيل لا يمكن أن يغيب عن أصحابه الصعوبات المختلفة، النظرية

الإجرائية، أيضا. وأكتفي بمستويين: المستوى النظري والمستوى الإجرائي. المطلوب من المختصين الذين هم في هذا المستوى ألا يواجهوا إلا الصعوبات وليس الأشياء السهلة التي يستطيعها كل الناس. أنا متأكد من أن الدلالة تطرح، فعلا، صعوبات. وإن كانت الحقيقة أيضا، وهذا في حدود علمي، أن الأمور تطورت بشكل أساسي منذ ثلاثة عقود تقريبا. الطرح الدلالي في بداية السبعينات غير الطرح الدلالي اليوم حيث المسألة في حد ذاتها تطورت بشكل حاسم حتى إننا الآن نقف على محاولات جدية في النحو أو في تعليم نحو يتضمن داخله، في تراكيبه النحوية، الأبعاد التداولية. لم يعد البعد التداولي منفصلا عن تدريس النظرية اللغوية في حد ذاتها. أنا على ثقة شخصية من أن العلماء القائمين على هذا المشروع يدركون هذه المشاكل النظرية، وأنا شخصيا، أعول على هذا المشروع لحل قضايا المجاز حلا نظريا وإذن، ما هي المقترحات التي سيقترحها الفريق لكل قضايا المجاز من هذه الناحية؟

ثم إنه لا شك أن كل ما قاله الإخوان مهم، ولابد من أن نتبادل في شأنه الرأي. إن بناء معجم من القديم لابد أن يقوم على تصور. إذن، فهذه الضمانة العلمية تأتي بتصور للمعجم، وليس هناك تصور يمكن أن ينخرط فيه كل الناس. التصور يقام على خيارات علمية أساسية، وعلى تصور للغة وتصور لأنظمة اللغة وتصور لتفاعل أنظمة اللغة. التصور قد يكون تصورا مدرسيا بالمعنى النبيل، بحيث يتبنى الإنسان تصورا للمعجم انطلاقا من تصور اللغة أو تصور نظام لغوي معين، وهذا في حد ذاته أمر مهم. أريد أن أختم بأمرين أساسيين، أرى أنهما هامان: الأمر الأول هو الخروج فعلا من هذه التصريحية الموجودة في المعجم التي ينتج عنها كثير من الفوضى: فوضى تقف دون تنسيق المعجم أو المعلومات المعجمية، ودون الإمكانات الكامنة في اللغة، تلك التي لا يستطيع أن يقولها التصريح. ما فهمت، وأرجو أن أكون فهمت، أن المشروع يريد أساسا أن يكتشف في اللغة، بهذه الشكلنة وبهذا التنسيق، الخبر الذي لا تقوله اللغة مباشرة، وإنما يستنتج أو يستنبط منها استنباطا بفضل هذا النموذج.

والأمر الهام كذلك هو أن يصبح المعجم حصيلة تقاطع المعلومات المصرح بها، أو التي يمكن أن يكون مصرحا بها في المدخل، مع المعلومات السياقية الناتجة من

الخطاب ذاته، إن صح التعبير، يصبح معجما بهذا المعنى يجمع بين مختلف وجوه اللغة. وهذا عمل، كما قال الأستاذ المرياتي، طويل النفس يستدعي استرفاق خبرات، بما فيها التقنية. لا أشك أن للجماعة فكرة عنها، وأنها تعرف أيضا كل الإشكالات التقنية التي تقف وراء هذا المشروع. وأختم هذا التدخل شادا على أيدي الإخوان، في هذا المشروع، حتى تتحقق الغايات الأساسية التي ستكون لها بكل تأكيد انعكاسات تربوية وثقافية عامة، وشكرا.

نهاد الموسى: هناك حاشية يعقبها سؤال أرجو أن تكون متصلة اتصالا مباشرا، إن لم يكن اتصالا عضويا بموضوع الأطروحة. هناك في المشهد اللغوي العربي المعاصر إحساس لدى المشارقة بأن المغرب العربي على العموم يعتمد معجما له فرادة قد تفضي إلى الاستغلاق عندهم. لا يعنيني هذا من حيث هو اعتراض، ولكن أريد أن أصف هذا الذي يجري على أنه صورة من صور إنشاء المعجم لا وصفه. لأن النظرية التي يمثلها الدكتور عبد القادر هنا مدخل منهجي لوصف نظامي لمادة معجمية قائمة ماثلة في الوقائع اللغوية وفي دورة الاستعمال الجاري. لكن هذا البعد الذي نشير إليه، والممثل في خصوصية المعجم الاصطلاحي، والمعجم العام في المغرب، يمكن أن ينتسب إلى منحى يعرض عن قصد ووعي لتنمية العربية. ها هنا اللغة تشكل معجمها اللغوي القاصد الذي يمثل جهود المجامع اللغوية الرامية إلى إثبات قدرة اللغة العربية على الوفاء بمطالب العلوم والفنون. بهذا تنمى اللغة، ويوضع المعجم بوعي مباشر وبأدوات منهجية. هذه الأدوات قد تكون قاصرة، لأنها تعتمد على وسائل الاشتقاق أو وسائل النقل المجازي على كل حال، القصد هو أنه حيث كان النشاط في وضع المعجم نشاط إنشاء، كانت هناك خطة منهجية، أو كانت هناك رؤية، ووعي صريح يصدر عنه أصحابها، ليمدنا بمعجم ينشأ أو معجم يصنع، ويضعنا أمام حاشية، يمكن أن تأخذ بعين الاعتبار. ونحن نعالج هذا المشروع الكبير أرجو أن يكون في هذه الكلمة الوجيزة ما يبين عن الفكرة في بعديها ما بين المغرب والمشرق، وبين الوضع القاصر للمعجم المنطلق من رأي إنشاء المعجم، لا في رسم خطوات منهجية لوصفه على أساس من تمثيله تمثيلا نظاميا لأغراض الحوسبة ولأغراض الترجمة الآلية على المدى البعيد، وشكرا.

عبد القادر الفاسي: أنا لا أدعي أن الزملاء لهم نفس التمثل الذي عبرت عنه في الفرق بين الإنشاء والنصوص. أؤكد أن المقصود من هذا المشروع هو الوصف، ولكن ما هو مُنْشَأٌ هو النظام الذي سيقرب هذا الوصف. نحن لسنا هنا بصدد إنشاء معجم بقدر ما نحن بصدد بناء نظام يولد معجما، قد يقع تقاطع بينه وبين المعجم الوارد في النصوص، ثم يبقى جزء معلق، يحتاج إلى هذا التقاطع، ولكن، فيما أتصور، أنا صاحب المشروع، أن هذا ليس إنشاء، بقدر ما هو وصف، ولكن وصف مع تنظيم.

مشكل اختلاف المشارقة والمغاربة في التوليد لا يهمنا في هذا المشروع بصفة مباشرة، لأننا سنتبين، في النصوص، ما عند المغاربة وما عند المشارقة على السواء. فالنصوص التي سيقع جردها ليست نصوصا مغربية فقط، وإنما هي نصوص مشرقية ومغربية وربما عن طريق المعالجة الآلية سنصل لعمليات إحصائية ودراسات وإلى معرفة ما يطرد عند المغاربة، وما يطرد عند المشارقة. فالمغاربة بينهم اختلاف، والمشارقة كذلك. لنقل إن هذه مسائل مرتبطة إما بالقطر أو بالجهة. وربما ستظهر أشياء في معالجة المادة اللغوية، ولكن النظام محايد اتجاه هذه المادة اللغوية التي ستكون ممثلة للأقطار، وللعصور، وللأساليب، وللعلم وللأدب. هذا، كما فهمت، يتعلق بجانب المادة اللغوية، ولا يتعلق بجانب النظام المعجمي، لأننا نفترض، أولا، أن نظام الدلالة، كما تفضل بالتذكير به بعض الإخوان، يجب أن يكون في جزء كبير منه مشتركا بين جميع اللغات، وهذا ما يسهل الاتجاه نحو الترجمة الآلية. ينبني على هذا الافتراض وجود أشياء كثيرة في الدلالة مشتركة، وكلما هو خاص في جانب الدلالة يتعلق بالثقافة، أو يتعلق بالجانب الموسوعي أو ما إلى ذلك، لا يتعلق بالجانب الدلالي المحض. واللفظ محدود وقد تكون فيه بعض الاختلافات، لأن هناك أصوات محدودة، وصوائت محدودة، وتركيب هذه الصوامت والصوائت في مركبات ومتواليات وجمل هو الذي قد يختلف. قد يكون الاختلاف في التوسيط، إذن، أفترض أن ما يوحد بين المشارقة والمغاربة أكثر مما يفرق بينهم، ومشروعنا محايد اتجاه المادة التي ستحلل، ولكن، عموما، لن نقتصر على المادة المغربية فقط.

عبد السلام المسدي: أظن أن من مصداقية التقرير أو التوصيات، أو تقرير الخبرة الذي سينبثق عن هذه الندوة أن يشار إلى التعرض لهذه القضية، لأننا قد لا نعي وقعها، هنا، بالمغرب بقدر ما يعيها المغربي لما تطرد علاقته بالمشرق. أظن أن الدكتور نهاد تفضل بطرح القضية التي تواجه واقعنا العربي، وتواجهنا فكريا وثقافيا، وبالتالي يمكن أن تلقي بظلال ما على أي مشروع عربي مشترك، لا بأس أن نفصل القضية حتى نطمئن. أشار الدكتور نهاد إلى أشياء منها ما يُستصْفَى على أنه معجم لغوي. أكيد أن هناك فوارق في الدلالات تطورت في المشرق بغير ما تطورت عليه في المغرب بالنسبة لكلمات فصيحة غير مولدة أصلا. الكلمات الفصيحة الأولى عرفت «بعض الفويرقات» في المعنى بين المشرق والمغرب. ويظن أن هذا لبس أو يدخل فيه لبس في مستوى ما. ويكون المشكل أشد تعقدا عندما تتصل بالمعجم الاصطلاحي في كل المعارف، وهنا لا يفوتنا أن الاختلاف الاصطلاحي ليس بالضرورة بين جناحي الوطن العربي، وإنما يقوم من ضمن توليد المفاهيم. يكفي أن نبين أن إحالة الملكية العامة إلى الخاصة، لا تزال إلى حد الآن في المغرب والمشرق تعرف خلافات، هناك مصطلحات تتداول مثل خوصصة وخصخصة وتخصيص، وهناك أسرار في بعض أقطار الوطن العربي في المشرق، استنادا على كلمة تخصيص بدل الخوصصة والخصخصة. هذه قضية اصطلاحية، لا بأس أن نعيها أولا، لنخفف من حدة الوهم الشائع بأن الاستغلاق المعرفي بين بعض كتابات المغرب العربي والمشرق العربي منشأه بالضرورة المصطلح. نأتي إلى المستوى الثالث، بطبيعة الحال هناك الخطاب العلمي، وفعلا هناك خطاب معرفي في بعض القطاعات المعرفية العامة الإنسانية والمعرفية الدقيقة التي تستغلق. واستغلاقها من ذات العلم، ومن ذات مستوى المعرفة بين قارئ وآخر، وليس بالضرورة بين المشرق والمغرب، وهذا شيء بديهي. المشكلة هي أنه يقوم اليوم حول الاستغلاق خطاب آثم غير بريء يريد أن يكسر استغلاق الخطاب المعرفي الوارد في بعض القطاعات الإنسانية من المغرب العربي على أنه مستغلق في لغته، وفي معجمه، وفي مصطلحاته، متسترا ومستغلقا في مضمونه المعرفي المتطور في جهة من الوطن العربي دون جهة أخرى. فيجب أن نعي هذه الأشياء، والشكر كل الشكر للدكتور نهاد، فلا بأس من أن نحتمي مما قد يتطور إليه المشروع، من «فويرقات». أقترح،

في مقدمة كبرى للمشروع، ذكر هذا، وذكر أن الالتقاء والاحتماء قد تم، فيما يخص بعض فوارق الدلالة على المستوى المعلومي. أريد أن أضيف، تخفيفا للأجواء الجادة، بأنه في المشرق العربي نفسه، إذا نظرنا إلى القضية في بعدها الثقافي أو السوسيو-ثقافي، مثلا، ما كتب في قضية تجارب مصطلحات العولمة والعالمية، والكونية، والكوكبية، سنجد الصراع في صميم المشرق العربي قبل المغرب. قيل عن المنهج المقابل تفكيكيا واستعملت كلمة تشريحية فغلبت تفكيكية، ويوم قام علم من أعلام المشرق العربي معقبا على بعض أعمال المشرق العربي، واقترح بدل التفكيكية التقويضية، قامت القيامة بين أطراف آلت إلى منازعات كبيرة، وما زالت آثارها إلى الآن. فإذن، لنفصل بين اختلاف المصطلحين المتصل بالمعرفة أو الثقافة والقضية اللغوية البحتة. إن الإشارة التي أريد أن أعود إليها هي أننا نعلم أن لكل مشروع نسبة ضياع من الجهد معروفة، تقدر بنسب مئوية في كل المشاريع الدولية، وهناك المطروحات، وهناك الفضلات في كل مشروع. كيف نؤمن لبعض الآراء الحازمة؟ كيف نؤمن الحد الأدنى من نسبة ضياع الجهد بالنسبة لهذا المشروع؟ وهنا سوف لن أدلي بمقترح، ولكن أتصور أنها شغل شاغل لنا خلال هذين اليومين، حتى نتعاون على الإجابة الضمنية على هذا السؤال. كيف نقلص، إلى أبعد حد، احتمال ضياع الجهد في هذا المشروع، وأظن أنه، بفعل فاعل، يجب أن يؤقلم الإنسان نفسه ذهنيا بين مثقف وباحث وعالم في درجة المعادلة الأولى، ونحن كلنا مثقفون أو باحثون أو علماء في آلياتنا الذهنية، ننطلق من أننا نبحث أو نكتب، ويمكننا أن نغامر في فرضية، نعلم مسبقا أنها غير مصيبة، ولكن قد نقضي معها مدة طويلة وقد نصل إلى شيء، وقد لا نصل. نحن هنا في وضع آخر، لسنا لا في مستوى العلم الأساسي، ولا في مستوى آليات العلم التجريبي أو التطبيقي، كما في تلقين الدروس أو الترجمة. نحن في مستوى ما يسمى بالعلم المستدعى، كأننا في حالة علاجية مثلا، وكذلك في الحوسبة، العالم بكل زاده المعرفي وثقافته، يجب أن ينحشر في صندوق جديد، هو أنه مستدعى إلى غاية، إلى ضرورة، إلى قضية نفعية. فلنتلبس في هذين اليومين الاثنين بوضع العالم النفعي، لا بوضع العالم غير النفعي أو اللانفعي، حتى نرى كيف يمكن أن نؤمن لهذا المشروع الطموح أن يتزود أكثر، وشكرا.

المراجع

أسئلة اللغة. ٢٠٠٢. إشراف د. عبد القادر الفاسي الفهري. الرباط: منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

الخطيب، أحمد شفيق. ٢٠٠٤. التنمية ومجتمع المعرفة واللغة القومية. ورشة النهوض باللغة العربية. بيروت: برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية.

الفاسي الفهري، عبد القادر. ١٩٨٥. اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

الفاسي الفهري، عبد القادر. ١٩٨٦. المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة. الدارالبيضاء: دار توبقال للنشر.

الفاسي الفهري، عبد القادر. ١٩٩٦. عربية النمو والمعجم الذهني. أبحاث لسانية ,١ الرباط: منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

الفاسي الفهري، عبد القادر. ١٩٩٧. المعجمة والتوسيط. بيروت: المركز الثقافي العربي.

الفاسي الفهري، عبد القادر. ١٩٩٨. المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

الفاسي الفهري، عبد القادر. ٢٠٠٢. إنشاء قاعدة معجمية عربية مولدة. المعجم العربي المولد. الرباط: منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

الفاسي الفهري، عبد القادر. ٢٠٠٤. المعجم العربي العصري وإشكالاته. ورشة المعجم العربي العصري. الرباط: معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

Aitchison, Jean. 1987. Words in the mind. Oxford; Basil Blackwell.

Hale, Ken & Keyser, Jay. 2002. Prolegomena to a Theory of Argument Structure. Cambridge: MIT Press.

Ramchand, Gilian. 2008. Verb Meaning and the Lexicon: A First Phase Syntax. Cambridge: Cambridge University Press.